

قمة سرت الإفريقية الطارئة ومشروع الوحدة الإفريقية آفاق الفكرة وقيودها

مشاركة وحدات عسكرية رمزية من ٣٢ دولة إفريقية في العرض العسكري الذى اخترق ساحة العرض مقابل شاطئ العاصمة الليبية طرابلس، الأمر الذى رأى فيه البعض تجسيداً لفكرة الجيش الإفريقي الموحد التابع للولايات المتحدة الإفريقية،^(٣) ومن الدلالات الرمزية كذلك حرص القيادة الليبية على دعوة بعض القيادات التاريخية لحركة الوحدة الإفريقية، وفي مقدمتهم الزعيم الجزائرى أحمد بن بله، ورئيس زامبيا السابق كينيث كاوندا، وكذا مختار ولد دادة رئيس موريتانيا الأسبق باعتبارهم من المشاركين فى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، هذا علاوة على دعوة أبناء كل من الزعيم الكونجولى باتريس لومومبا الذى اغتيل فى مطلع الستينيات من القرن العشرين إبان أزمة الكونجو الأولى، وكذا أبناء كوامى نكروما رئيس غانا الأسبق وأحد رواد حركة الوحدة الإفريقية^(٤).

وعن سبب مشاركة ذلك العدد غير المسبوق من رؤساء الدول والحكومات فى تلك القمة، صرح الرئيس الجزائرى الأسبق بن بله بأنه "الشعور العام لدى كل الأفارقة بأن شيئاً ما لا بد أن يتخذ لمجابهة التحديات التى تواجه القارة"^(٥).

شهدت مدينة سرت الليبية انعقاد قمة طارئة لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية فى الفترة من ٦-٩ سبتمبر ١٩٩٩ استجابة لدعوة الرئيس الليبى معمر القذافى التى وجهها إلى زعماء القارة إبان انعقاد المؤتمر الدورى لرؤساء دول وحكومات إفريقيا بالجزائر فى يوليو من نفس العام. وقد قبلت الدعوة الليبية بترحاب الوفود المشاركة فى قمة الجزائر، وبحضور ٤٥ رئيساً إفريقيًا عقدت القمة الطارئة بمدينة سرت، وناقشت المشروع الليبى الهادف إلى توحيد قارة إفريقيا من خلال مجموعة من الإجراءات والتعديلات والإضافات لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذى وضع منذ مطلع الستينيات، ويرى البعض أنه لم يعد صالحاً لقيادة إفريقيا خلال المرحلة القادمة^(١)، حيث صرح العقيد القذافى بأن القمة تستهدف البحث عن أفضل السبل لإقامة وحدة حقيقية فاعلة كبديل من الوحدة الرمزية. وأشار كذلك إلى أن من بين أهدافها مراجعة وتطوير ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وتغيير البنود غير الملائمة بالميثاق^(٢).

وعلى هامش اجتماعات القمة ظهرت بعض الإشارات الرمزية المتعلقة بمضمون الموضوع الرئيسى لها (الوحدة الإفريقية)؛ من ذلك

المبادرة ودعم تلك الفكرة، وأخيراً بالقبول والعقبات المحيطة بها.

أولاً: فكرة الوحدة الإفريقية^(٧):

منذ البداية أعلن العقيد معمر القذافي أن دعوته إلى الوحدة وقيام ولايات متحدة إفريقية هي استكمال لجهود سابقه من رواد فكرة الوحدة الإفريقية وفي مقدمتهم «كوامي نكروما» وكذا الموثيق والقرارات والمعاهدات الداعية إلى تلك الوحدة وأبرزها اتفاقية أبوجا لعام ١٩٩١، والداعية إلى قيام وحدة اقتصادية إفريقية على غرار السوق الأوروبية المشتركة.

وقد مرت فكرة الوحدة الإفريقية بعدة مراحل أولها مرحلة وحدة اللون والقهر، وقد نشأت تلك لمرحلة خارج قارة إفريقيا وتطورت وسط ما وصفه البعض بأنه "مثلث الأطلنطي للنفوذ" والذي تتكون أضلاعه من العالم الجديد (الأمريكتين) وأوروبا وإفريقيا، حيث تشرب الأفارقة أفكار الوحدة في طورها الأول -الذي يمتد من منتصف القرن التاسع عشر إلى قبيل القرن العشرين- من أوضاعهم ودراساتهم في الولايات المتحدة وبريطانيا^(٨).

وقد اتسمت تلك المرحلة بالعاطفية الناجمة عن شعور الأفارقة بفقدانهم أوطانهم وما نجم عن ذلك من استعبادهم واضطهادهم عنصرياً واحتلالهم، فكانت التحليلات الأدبية وخاصة الشعرية المؤكدة على تلك المعاني والمطالبة باستعادة الكرامة والاعتزاز بالذات الإفريقية السوداء، وهي المطالبة التي وصلت ذروتها في أشعار «إيمي سيزار» وتيار الزنوجة وكذا أعمال ليوبولد سنجور وليون دالماس. وعكسها

وبعد مداولات ومناقشات الوفود المشاركة، وفي الساعة التاسعة من مساء يوم التاسع من سبتمبر ١٩٩٩م. تم إعلان مقررات قمة سرت، والتي تضمنت العديد من القرارات والتوصيات التي تتعلق بكافة المشكلات التي تعاني منها القارة على كافة المستويات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... إلخ.) مع التأكيد على ضرورة تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية التي تستهدف تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية. وكان من بين أهم الاقتراحات والتوصيات التي تضمنها إعلان قمة سرت ما يلي:^(٦)

- إقامة اتحاد إفريقي وإنشاء برلمان موسع يضم ممثلين لكل الدول. (أشارت بعض المصادر إلى اقتراح أن يتم ذلك بحلول عام ٢٠٠٠ وأن يضم ممثلين لكل الدول).
- الإسراع بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية المنصوص عليها في اتفاقية أبوجا لعام ١٩٩١.
- وضع حد للنزاعات التي تقف عقبة في طريق تنفيذ برامج التنمية والتكامل.

-المسارعة بإنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان التي تم اعتماد البروتوكول الخاص بها في قمة واجادوجو (بوركيينا فاسو) عام ١٩٩٨.

وتثير وقائع ومقررات سرت عدة ملاحظات تتصل بطبيعة الفكرة التي قامت عليها القمة، وبالأسباب التي حدثت بليبيا للأخذ بزمام

الجماعات. ولذا مثل المؤتمر السادس للجامعة الإفريقية، والذي عقد في مانشستر ببريطانيا عام ١٩٤٥م، نقلة كبيرة في طبيعة المؤتمر وأهدافه، حيث شهد المؤتمر لأول مرة مشاركة فاعلة من زعماء إفريقيا الشبان الذين اكتسبوا بسرعة شهرة وصيتاً ذاتاً في بلدانهم، وفي مقدمتهم «كوامي نكروما» من ساحل الذهب (الاسم القديم لغانا) والذي أصبح بعد ذلك أول رئيس لها. والزعيم «س. ل. إكينولا» (أصبح بعد ذلك رئيس وزراء نيجيريا). وجومو كيناتا « أصبح رئيساً لكينيا عند استقلالها » وممثل عن الدكتور ايزيكوي « أصبح رئيساً لنيجيريا بعد ذلك » كما أن المؤتمر طالب بقوة ووضوح « بالحكم الذاتي والاستقلال لإفريقيا السوداء ».^(١٠)

حركياً وتنظيمياً «ماركوس جارفى» أحد زوج جامايكا الذى نادى بعنصرية سوداء فى مواجهة العنصرية البيضاء، ودعى إلى عودة الزنوج إلى إفريقيا، وهى الدعوة التى عارضها «وليم بورجهاردت دى بوا» أحد رواد حركة الوحدة الإفريقية، الذى دعا إلى أن يكافح الأفارقة فى المهجر للحصول على حقوقهم فى البلدان التى يعيشون فيها^(٩).

المرحلة الثانية من مراحل الوحدة الإفريقية تمثلت فى مرحلة المؤتمرات التى عقدت تحت عنوان «مؤتمر الجامعة الإفريقية» Pan-Africanism التى بدأت منذ عام ١٩٠٠م. مع أول مؤتمر عقد تحت هذا الاسم فى لندن استجابة لدعوة محام من جزر ترينداد هو سيلفستر وليامز الذى كان أول من تحدث عن الجامعة الإفريقية. وانصب اهتمام المؤتمر فى البحث عن سبل تحسين أوضاع الأفارقة السود والمطالبة بحسن معاملتهم. وتوالت مؤتمرات الجامعة حيث عقد المؤتمر الثانى فى باريس عام ١٩١٩ برئاسة «دى بوا» والثالث فى لندن وبروكسل عام ١٩٢١، وعقد المؤتمر الرابع فى لندن ولشبونة عام ١٩٢٣م، وكان المؤتمر الخامس للجامعة الإفريقية عام ١٩٢٧م فى نيويورك هو آخر مؤتمرات الجامعة الذى يعقد برئاسة «وليم دى بوا». ويلاحظ بصفة عامة أن تلك المؤتمرات جميعها ركزت مطالبها فى البحث عن سبل تحسين أوضاع الأفارقة، ولم تتجاوز فى مطالبها السياسية المطالبة بإقامة حكم ذاتى محلى للجماعات الوطنية (المتأخرة) يزداد باطراد كلما ازدادت خبرة تلك

٤- بلورة قومية إفريقية تحل محل النظام القبلى فى الماضى.

٥- النهوض بالاقتصاد القومى للدول الإفريقية ليحل محل النظم الاقتصادية الاستعمارية.

٦- تضامن الشعوب السوداء فى كل مكان والتحالف الأخرى مع الشعوب الملونة على أساس التاريخ المشترك فى الكفاح ضد الاستعمار.

ويؤرخ للمرحلة الثالثة من مراحل الوحدة الإفريقية بانعقاد مؤتمر الوحدة الإفريقية المستقلة الأول عام ١٩٥٨م. فى أكرا عاصمة غانا،^(١٤) حيث اجتمع فى أكرا فى إبريل عام ١٩٥٨م. الثمانى دول المستقلة كلها عدا جنوب إفريقيا. وكانت اثنتان منها فقط -غانا وليبيريا - تنتميان لإفريقيا السوداء وخمس دول عربية إسلامية هى: -مصر تونس ليبيا السودان ومراكش - أما الثامنة فكانت إثيوبيا، والتي كان حضورها المؤتمر أول ظهور رسمى لها فى الساحة الإفريقية خارجة عن سياسة العزلة تجاه قضايا القارة.

وأوضحت أعمال المؤتمر زيف ادعاء الحواجز اللونية والعرقية واللغوية أو الجغرافية (الصحراء الكبرى) بين دول القارة؛ حيث أن بعض الدول الإفريقية تشترك هى وبعض الدول العربية فى سياساتها بدرجة أكبر بكثير مما بين إحداها وبين جيرانها المباشرين^(١٥).

وقد تلا مؤتمر أكرا عدة مؤتمرات للدول المستقلة فى إفريقيا (أديس أبابا) ١٩٦٠م. (الكونغو برازافيل ١٩٦١ م. (الدار البيضاء) ١٩٦١م. (منروفيا) ١٩٦١م، قبل انعقاد مؤتمر

وتجدر الإشارة إلى أنه من رحم مؤتمر مانشستر ولدت السكرتارية القومية لغرب إفريقيا، والتي نظمها الدكتور نكروما، وتعدت تلك السكرتارية فى مؤتمرها الذى عقده فى أغسطس ١٩٤٦م. بتطوير فكرة اتحاد فيدرالى من غرب إفريقيا حتى يمكن استخدامه فى النهاية فى تكوين ولايات متحدة إفريقية. وهى المرة الأولى - قدر ما هو معروف لدينا- التى يستخدم فيها اصطلاح ولايات متحدة إفريقية^(١١).

المرحلة الثالثة: ويسمىها البعض "مرحلة العودة إلى إفريقيا".^(١٢) على أنها عند انتقالها إلى القارة اكتسبت الحركة ملامح وأهدافاً جديدة يمكن إجمال أهم ملامحها فيما يلى من شعارات وأهداف رفعتها الحركة ونادت بها^(١٣):

١- إفريقيا للإفريقيين : بما يعنيه ذلك من الاستقلال التام لجميع إفريقيا ونبذ الاستعمار فى جميع صورته وأشكاله.

٢- العمل على قيام ولايات متحدة إفريقية ومثالها الأعلى قارة متحدة اتحاداً كلياً عن طريق سلسلة من الاتحادات الإقليمية التى تربط الأقطار بعضها ببعض.

٣- التوفيق بين الأصالة والمعاصرة: من خلال استقصاء الشخصية الإفريقية وإعادة تشكيل المجتمع الإفريقى إلى أشكاله الخاصة به، على أن يؤخذ من ماضيه ما هو قيم ومرغوب فيه، وجعله على اتصال وصلة وثيقة بالأفكار الحديثة مع مسابرة المدنية الحديثة.

فبالنسبة للوحدة الاقتصادية نص البيان على أنه^(١٩):

من أجل التعجيل بعملية التنمية وتحقيق توازن اقتصادى واجتماعى فى إفريقيا فى أقرب وقت ممكن يوصى المؤتمر بما يأتى:

١- إنشاء شركة نقل بين الدول الإفريقية (براً وبحراً وجواً) لتسهيل السفر وتبادل البضائع بينها.

٢- إنشاء بنك إفريقى للاستثمار لتسهيل تنفيذ خطط التنمية.

٣- عقد اتفاقات جمركية واتفاقات دفع جماعية لتنمية التبادل الاقتصادى الذى يمهد لإقامة السوق الإفريقية المشتركة.

وفىما يتصل بالوحدة والتضامن أشار البيان إلى أن المؤتمر الثالث لجميع شعوب إفريقيا، آخذاً فى الاعتبار أن هذه الوحدة يجب أن تكون نابعة من إرادة شعوب إفريقيا المعبر عنها تعبيراً حراً، ومدخلاً فى اعتباره أن من الواجب على جميع الدول والمنظمات الإفريقية أن تظهر إرادة جماعية حقيقية فى الوحدة.....

ونظراً إلى أن الإمبريالية والاستعمار الجديد يعملان بطريق مباشر وغير مباشر لتقسيم الدول الإفريقية، وخلق عقبات حقيقية تقف فى سبيل تحقيق الوحدة وتأكيد الشخصية الإفريقية، فإنه يوصى جميع حكومات الدول الإفريقية بإنشاء^(٢٠):

١- مجلس استشارى إفريقى يتكون من أعضاء يمثلون برلمانات الدول المستقلة، وتكوين

(أديس أبابا) ١٩٦٣م. التى شهدت قيام منظمة الوحدة الإفريقية^(١٦).

والجدير بالذكر أن فكرة الولايات المتحدة الإفريقية التى نادى بها وتحمس لها الرئيس كوامى نكروما كانت مثار انتقاد وتحفظ العديد من زعماء القارة، وكانت مثار خلاف فى العديد من الكتابات. الأمر الذى يفسر عدم النص عليها فى كثير من قرارات المؤتمر الرسمية للدول الإفريقية المستقلة رغم إقرار العديد من قادة ورؤساء تلك الدول بإيمانهم بفكرة الوحدة؛ حيث فضل هؤلاء الرؤساء والقادة اتباع سياسة تدريجية فى تحقيق الوحدة تمسكاً بالسيادة الوطنية للدول التى يتزعمونها^(١٧).

وفى المقابل مثلت مؤتمرات الهيئات غير الحكومية مثل منظمة الشعوب الإفريقية الجانب المثالى- وإن شئت: الراديكالى- من الصورة؛ حيث تواترت قرارات تلك المؤتمرات على المناداة بالوحدة الإفريقية الشاملة، موضحة السبل والإجراءات اللازم القيام بها لتوضيح ذلك، ومن الأمثلة الدالة على هذا المقام القرارات التى تواتر صدورها عن مؤتمر شعوب إفريقيا عبر دوراته الثلاث التى عقدت فى أكرام، ١٩٥٨م، وتونس، ١٩٦٠م، والقاهرة ١٩٦١م. فيما يتصل بالوحدة والتضامن^(١٨).

ففى البيان الصادر عن مؤتمر شعوب إفريقيا المنعقد بالقاهرة فى مارس ١٩٦١م. جاءت القرارات التالية التى يكشف النظر فيها مدى التطابق بين آمال الأمم وأهداف اليوم:

مركزي ، ونظام دفاع مشترك- وهي الأفكار التي تضمنها الفصل الحادي والعشرون من كتابة (إفريقيا يجب أن تتوحد Africa Must Unite)-(^{٢١}) رغم كل ذلك فإن مساعي الوحدة الإفريقية أسفرت في النهاية فقط عن قيام منظمة الوحدة الإفريقية كمظلة للعمل الإفريقي ومحصلة للإرادات المستقلة للدول الإفريقية التي حرصت جميعها على الحفاظ على استقلالها وسيادتها. حيث أكد ميثاق الوحدة الإفريقية في بنوده على احترام سيادة الدول الإفريقية واحترام سلامتها الإقليمية، وكذا المساواة بين دول القارة ، الأمر الذي جسد الاعتراف بواقع التعدد والاستقلال بين الدول الإفريقية.

وتكشف الفقرات السابقة حقيقة أن المبادرة الليبية هي حلقة من حلقات تطور فكرة الوحدة الإفريقية ومحاولات إصلاح ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وإعادة النظر فيه. وهو الأمر الذي سبق تشكيل لجنة للقيام به ولم يسفر عن نجاح كبير في ظل الأوضاع المستعصية لمشكلات القارة وتعدد أوضاعها على نحو يجعل من الصعوبة بمكان الخوض في محاولة إصلاح الميثاق دون التهديد بانهايار الكيان القائم، والذي يمثل اتفاق الحد الأدنى للدول الإفريقية إن لم يتوافق مع آمال وطموحات شعوب القارة.

ثانياً: دوافع المبادرة الليبية ومداخلها:

يرى جانب من المراقبين أن المبادرة الليبية لإحياء وتفعيل فكرة الوحدة الإفريقية هي امتداد للتوجه الليبي القديم الجديد تجاه القارة؛ حيث أن

سكرتارية دائمة، ويعقد جلسات دورية بغية وضع سياسة مشتركة تنتهجها الدول الإفريقية.

٢- مجلس للدول الإفريقية يعهد إليه دراسة وتنفيذ توصيات المجلس الاستشاري، وخاصة فيما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية.

٣- لجنة من الخبراء الأفارقة لوضع الأسس لسياسة اقتصادية مشتركة، وذلك بغية النهوض بالوحدة السياسية الإفريقية ودعمها ، وعلى شرط أن تقوم أسس هذه المجموعة الاقتصادية على تنسيق خطط التنمية في كل دولة بغية تغيير وتوحيد الأنظمة الحالية.

٤- لجنة من القادة العسكريين الأفارقة يعهد إليه بدراسة وتحديد وتنظيم دفاع إفريقي مشترك ...

٥- لجنة ثقافية لوضع سياسة إفريقية لشئون التعليم والتبادل الثقافي.

وعلى الرغم من تلك القرارات ، ورغم نضال الرئيس نكروما من أجل الحصول على موافقة الدول الإفريقية على تكوين اتحاد سياسي من جميع الدول الإفريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، ودفاعه في أثناء اتصاله الشخصي برؤساء الدول والحكومات جميعاً عن وجود (منظمة سياسية مركزية) تضم مجلس شيوخ ومجلس نواب لهما سلطة وضع سياسة خارجية مشتركة ، وتخطيط قارى مشترك للتنمية الاقتصادية والصناعية ، وعملة مشتركة ، ومنطقة نقدية ، ومصرف

مستوى القمة باستمرار من أجل معالجة مشكلة ما، في حين يعجز العرب- وهم أقل عدداً من حيث الدول- عن الاجتماع^(٢٤).

والمتمأمل في مقولات العقيد القذافي السابقة يسهل أن يتبين صدق ما سبق إليه المراقبون من أن التوجه الليبي نحو إفريقيا ومبادراته المتوالية بشأن مشكلات القارة ومستقبلها هو نوع من رد الجميل للقارة التي ساندت الموقف الليبي بشأن (أزمة لوكيربي) حينما أصدرت الدول الإفريقية قراراً يقضى بعدم مشروعية الحظر الجوي على ليبيا بعد وفائها بالتزامها تجاه الأمانة، وقرر قادة الدول والحكومات الإفريقية في اجتماعهم (واجادوجو) عام ١٩٩٨ م. عدم الالتزام بالحظر المفروض، ووجد هذا القرار تطبيقاً له في أرض الواقع، حيث توافدت زيارات العديد من الوفود الرسمية والشعبية الإفريقية إلى ليبيا على متن الطائرات، كما استقبلت عدة دول إفريقية الطائرات الليبية في مطاراتها، وهو الموقف الذي سعد من الأسهم الإفريقية على الساحة الليبية في مقابل المواقف العربية التي لم يجرؤ أي من دولها على اتخاذ موقف مقارب للموقف الإفريقي^(٢٥).

السمة الثانية للتوجه الليبي على الساحة الإفريقية هي الطابع السلمى الذى اتخذته ليبيا كمدخل إلى التعاون مع دول القارة ومشكلاتها، مستندة في ذلك إلى تنظيم (تجمع دول الساحل والصحراء) الذى يضم إلى جانب ليبيا كلا من (مالي- النيجر- تشاد- إفريقيا الوسطى- السودان- إريتريا) إضافة إلى مصر وتونس كمرقبين، الأمر الذى يحقق للسياسة الليبية قوة

الاهتمام الليبي بقضايا إفريقيا ومشكلاتها ليس جديداً. إلا أن الجديد فى الأمر هو محتوى التوجه ومرتبته. حيث يتسم الاتجاه الجديد للسياسة الليبية بأنه يضع إفريقيا فى مقدمة أولوياته- ولو على صعيد الخطاب الرسمى- على حساب تراجع الخطاب والتوجه العربى للنظام. وهو ما عبر عنه العقيد معمر القذافي بقوله إن تخليه عن العالم العربى هو تخذل عن الضياع. حيث قال (تخليت عن الضياع. أنا خرجت عن الصف الذى يراوح مكانه، وتصدر إليه الأوامر من أمريكا وتقول له: إلى الوراة در، وإلى اليمين در، وإلى الشمال در، لا يمكن أن أدخل فى الصف الذى تديره أمريكا).^(٢٢) وفى رده عن أسباب الاتجاه ناحية إفريقيا تحديداً قال: "فى النهاية تقع ليبيا فى قلب إفريقيا، وهى بوابتها ومن الناحية الواقعية يجب أن يعرف المرء مكانه. إن تشاد أقرب إلى من لبنان والنيجر أقرب إلى من العراق"^(٢٣).

وأكد القذافي أن ارتباطه العربى ارتباط عاطفى، وأما ارتباطه بإفريقيا فارتباط مادى ديموغرافى. وأشار إلى أوجه الخلاف بين العالم العربى تحديداً وإفريقيا، فأشار إلى أنه كان لديه آمال فى توحيد العالم العربى، إلا أن النظام الرسمى العربى الذى يتحكم فى هذه الرقعة وهذا الشعب يرفض عمل أى شىء. أما على الصعيد الإفريقى فقد أبدى القذافي إعجابه بالقادة الأفارقة الذين يختلفون عن القادة العرب لأن لديهم روحانية وفاعلية وقدرة على النجدة والوجود وإحساساً بالمسئولية. واستشهد القذافي على ذلك بقدرة الأفارقة على الاجتماع على

الدولى والأأم المتحدة الشكر والتقدير للمبادرة الليبية فى هذا الشأن^(٢٨).

وفى حديث له مع صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية أعلن العقيد القذافى فى صراحة عن ذلك التوجه السلمى "غير الثورى" حيث قال: "إن للحرب زمانها". "دورى الآن سلمى (...)" ناضلت فى فترة حركات التحرر الوطنية إلى جانب أنجولا وزيمبابوى وجنوب إفريقيا وناميبيا وغينيا والجزائر وفلسطين (...). لكن اليوم يمكننا إلقاء البندقية لإحلال السلام والتنمية".^(٢٩)

ثالثاً: قيود فكرة الوحدة الإفريقية وحدودها:

على الرغم من ترحيب قادة إفريقيا ورؤساءها بالمبادرة الليبية وإعرابهم عن تأييدهم لمقرراتها فإن ثمة قيوداً عدة تحول دون إمكان وتنفيذ تلك المقررات فى أرض الواقع، ويمكن إجمال تلك القيود والعقبات فى النقاط الآتية :

أ- أن المشابهة التى تقرب من التطابق بين المقررات قمة "سرت" لعام ١٩٩٩م. ومقررات مؤتمرات الشعوب الإفريقية التى سلف الحديث عنها والتى عقدت منذ أربعين عاماً ، تستدعى للأذهان مباشرة العقبات التى حالت دون نفاذ تلك المقررات فى أرض الواقع، والتى تمثلت فى الأساس فى تمسك الدول الإفريقية بسيادتها وعدم رغبتها فى التنازل عن

دفع وتقدماً فى سياستها لحفظ السلام فى هضبة البحيرات العظمى مع الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا^(٢٦) من خلال ذلك الامتداد والتوسع لرقعة دول الساحل والصحراء الذى يحتوى بعض دول حوض النيل ودول التخوم الغربية للحوض، كما يحقق دعماً وترابطاً فى علاقات الجوار مع دول مثل جامبيا ليبيريا المتهمتين بالتدخل فى الحرب الأهلية فى سيراليون وغينيا بيساو. وهكذا وجدت السياسة الليبية فى ثوبها الجديد ترحيباً من الدول الإقليمية والمجتمع الدولى^(٢٧). وليس أدل على ذلك من تحول مدينة «سرت» إلى محطة دائمة للوفود الإفريقية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها؛ حيث شهدت المدينة- وكذا العاصمة الليبية- مباحثات ليبية - إريتريّة ، ليبية - إثيوبية، فى مبادرة ليبية لتسوية النزاع الإريتري - الإثيوبى على الحدود. كما استضافت ليبيا وفود الفصائل الصومالية المتناحرة فى محاولة للتوفيق بينها، علاوة على المبادرة الليبية - المصرية لتحقيق المصالحة فى السودان، والتى لاقت ترحيباً سودانياً من جانب كل من الحكومة والمعارضة (باستثناء فصيل جرنج).

ويضاف إلى ذلك كله قيام ليبيا بإرسال قوات للفصل بين القوى المتصارعة فى الكونغو الديمقراطية فى المنطقة الفاصلة على الحدود بين الدول الثلاث الرئيسية فى الصراع (الكونغو الديمقراطية - أوغندا - رواندا)، وهى الخطوة التى قوبلت بالترحاب من المجتمع الدولى؛ حيث وجه مجلس الأمن

تلقي مزيداً من الغموض والقيود على إمكانية تحقيق الوحدة الإفريقية. إذ كيف يمكن أن تقبل دولة الانضمام إلى الاتحاد مع دولة أخرى بينهما حرب قائمة؟ كما أن اختلاف الثقافات والثروات والولاءات للجماعات الحاكمة لا يسمح بقيام اتحاد راسخ وفعال، ذلك في حال توافر التمويل اللازم والاتفاق على مؤسسات الاتحاد أصلاً؛ وعلى الرغم من انتباه الدول الأعضاء في المنظمة لذلك التحدي ومطالبتهم بضرورة تسوية تلك النزاعات كمدخل لازم للوحدة، فإن الواقع الدولي بصفة عامة، والإفريقي بصفة خاصة، يشيران إلى أن القرارات وحسن النوايا وحدهما لا يكفيان لتسوية المنازعات.

د- على الرغم من أن البند الخاص بإنشاء برلمان إفريقي موسع يعتبر أيسر البنود تنفيذاً فإن السرعة المطلوب تشكيله بها (بحلول عام ٢٠٠٠) غير واقعية؛ حيث ستسفر في النهاية عن انتقاء أعضاء البرلمان القارى من بين أعضاء البرلمانات القائمة بالدول، وإرسالهم إلى مقر البرلمان القارى (لم يحدد) الذى سيكون، فى غالب الأحوال، بلا سلطات ولا وظيفة فعالة. وما يقال عن البرلمان الإفريقي يقال بصورة أقوى عن الفكرة التى طرحت خلال أعمال المؤتمر- وإن لم يتضمنها الإعلان- وهى تكوين جيش إفريقي موحد للتدخل فى النزاعات (بناء على طلب البرلمان)، حيث يثار العديد

جزء منها لصالح الوحدة الإفريقية التى أقتصر تأييدها على الجانب العاطفى دون العملى، وهو الأمر الذى تتبدى بعض ملامح مشابهة له فى مناداة بعض القادة الأفارقة بالترجى فى تحقيق فكرة الوحدة،^(٣٠) كما أن جانباً آخر من المشابهة يتبدى فى تخوف القادة الأفارقة فى مرحلة التحول من مثالية «نكروما» الذى تزعم فكرة الوحدة الإفريقية الشاملة، وكذا تخوف البعض من تزعم ليبيا للفكرة فى الوقت الراهن، وهو تخوف مزدوج يرجع فى ناحية منه إلى طبيعة القيادة الليبية ممثلة فى العقيد القذافى ذى المشاريع الوحودية "سريعة التبخر" ومن ناحية أخرى إلى توجس الدول الإفريقية غير العربية من تزعم دولة عربية لفكرة الوحدة الإفريقية.

ب- تمثل الطبيعة الفجائية للمبادرة الليبية التى لم تستغرق أكثر من عام فى الإعداد لها والدعوة إليها مؤشراً على أنها- كما يرى البعض- رد فعل عاطفى من القيادة الليبية تجاه الموقف الإفريقي الداعم لليبيا فى مواجهة الحصار الغربى، واعتراض على الموقف العربى على ذات الصعيد، الأمر الذى يعنى سهولة التحول عن المشروع مع زوال الحصار الغربى وبروز العقبات المادية أمام تحقيق سريع للوحدة الإفريقية.

ج- إن الصراعات والنزاعات القائمة بين بعض الدول الإفريقية وداخل البعض منها

أو غير مباشرة لإجهاضه، لا سيما في ظل تعدد الثغرات ومكانم الضعف التي يمكن النفاذ منها للنيل من ذلك المشروع. في ضوء ما تقدم لم يكن من المستغرب أن يكون من بين مقررات قمة (سرت) تكليف لجنة بمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وإعداد النص القانوني للاتحاد المزمع إنشائه، وتقديمه إلى القمة القادمة في (توجو) وأن تصدق الدول الأعضاء على اقتراح إقامة الأعضاء بحلول ديسمبر عام ٢٠٠٠ م. حتى يتسنى إقرار ميثاق تأسيسه في قمة استثنائية أخرى تعقد في (سرت) عام ٢٠٠١ م. حيث رفعت تلك القرارات الحرج عن قادة الدول الإفريقية وهم في ضيافة العقيد القذافي، وأجلت اتخاذ القرارات إلى قمة قادمة يرجح أن تأتي قراراتها برفض المشروع للعقبات سالفة البيان^(٣٣)، أو استمرار إحالته إلى مجال البحث تجسيداً وترسيخاً لفكرة طالما عرفها المشتغلون بفروع العلوم السياسية مؤداها: "إذا أردت أن تقتل مشروعاً فأحله إلى لجنة".

ولعله من المفارقات أن الدعوة إلى ولايات متحدة إفريقية تتزامن مع مرور عقد من الزمان على تفتت الصومال وإخفاق الجهود العربية والإسلامية في إعادة وحدتها، الأمر الذي يضع العديد من الاستفهام حول قدرة ليبيا وحدها على توحيد قارة بأكملها بما فيها من تناقضات وصراعات، وي طرح كذلك على بساط البحث مسألة فقه الأولويات من جديد: هل وحدة القارة هي المدخل للانتقام الداخل؟ أم أن

من الأسئلة المستعصية حول حجم إسهامات الدول الإفريقية في بناء الجيش تمويلاً وأفراداً، وكذا مناطق تمركزه والقيادة التي يتبعها، وعلاقة القيادة القارية بالقيادة الوطنية، وجميعها أسئلة شائكة ولكنها لازمة قبل الحديث عن جيش موحد وقارة واحدة.

٥- لا يمكن إغفال القيود الدولية ممثلة في موقف القوى الغربية- وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا- من المشروعات الحدودية الجنوبية بصفة عامة والمشروعات الليبية بصفة خاصة. حيث أن النجاح الليبي، بشكل أو بآخر، سيكون خصماً من رصيد النفوذ الغربي لدى دول القارة، وهو أمر لم يخفه العقيد الليبي، حيث أشار في تبرير العرض العسكري الإفريقي في ليبيا إلى أن الغرض منه "ألا يعتقد أي شخص أن كل ما تريده أمريكا وأوروبا يحصل". وأشار إلى أن الأمر يتعلق بصراع الإرادات، وأن الإرادة الإفريقية موجودة في الميدان العسكري والسياسي والاقتصادي. وأكد على رفض التبعية لأمريكا أو أوروبا، مقررًا أنه ليس محتوماً علينا أن نكون فرانكفون أو انجلوفون أو أمريكوفون، لماذا لا نكون أفريكوفون؟^(٣١) وفي ضوء تلك الرؤية الليبية فإنه من غير المتصور أن تقف الدول الغربية مكتوفة الأيدي أمام ذلك المشروع دون أن تتدخل بصورة مباشرة

الأخير هو الشرط اللازم والضروري لوحدة القارة واستقرارها؟

الهوامش والمصادر:

- (١٨) المرجع السابق، ص ص٤١٢:٤١٤.
- (١٩) المرجع السابق، الصفحات نفسها.
- (٢٠) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (٢١)
- Kwame Nkruma , Africa Must Unite (London : Panaf, New Edition, 1998), pp216-222.
- (٢٢) انظر الحديث الذي أجرته جريدة الحياة مع العقيد القذافي والمنشور في الجريدة بتاريخ ١٩٩٩/٨/٢٧.
- (٢٣) المرجع السابق.
- (٢٤) المرجع السابق.
- (٢٥) انظر قرارات القمة الرابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في " واجادوجو " (بوركينافاسو). صحيفة الحياة، لندن، والأهرام، القاهرة، في الفترة من ٨-١١ يونيو ١٩٩٨ وكذلك انظر قرارات القمة الخامسة والثلاثين بالجزائر بشأن النزاع بين الجماهيرية العربية الليبية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فى: الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ملحق رقم ٣، ص ص ١٥٦:١٥٧.
- (٢٦) عبد الملك عودة، "إلى أين التوجه الليبي الإفريقي"، الأهرام الاقتصادية، ١٤/٦/١٩٩٩ ص ٨٢. وانظر: مجلة الشاهد، العددان الثامن والتاسع، أغسطس-سبتمبر ١٩٩٩، ص ص ٢٨:٣١.
- (٢٧) عبد الملك عودة، مرجع سابق.
- (٢٨) عبد الملك عودة، مرجع سابق.
- (٢٩) نقلا عن صحيفة الحياة، لندن، ١/٨/٩٩.
- (٣٠) عطية العيسوى، "اتحاد إفريقيا.. التطلعات والإمكانات"، صحيفة الأهرام، القاهرة، ١٣/٩/١٩٩٩.
- (٣١) حديث القذافي، مرجع سابق.
- (٣٣) العيسوى، مرجع سابق.

- (١) Idem.
- (٣) الحياة، ١٩٩٩/٩/٨.
- (٤) Gamal Nkruah, OP. CIT, p29
- (٥) صحيفة الحياة، لندن، ١٩٩٩/٩/٨.
- (٦) انظر مقررات قمة سرت فى ملحق رقم ٤ فى الهيئة العامة للاستعلامات"القمة الإفريقية الخامسة والثلاثون..ومستقبل الأمن والسلام فى إفريقيا"(القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية معاصرة، عدد١٦٠، سبتمبر ١٩٩٩)، ص ص ١٨١:١٦٩.
- (٧) تم الاعتماد فى هذا السرد التاريخى على:
- حورية مجاهد، "الاتجاهات الأيديولوجية للوحدة الإفريقية"، مجلة دراسات إفريقية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية، عدد ٤، ١٩٧٥).
- كولين ليجوم، الجامعة الإفريقية، ترجمة: أحمد محمود سليمان (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، دت).
- أحمد سيكوتورى، الولايات المتحدة الإفريقية (القاهرة: مطابع الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨١).
- سلوى لبيب، دبلوماسية القمة (القاهرة: دارالمعارف، ١٩٨٠).
- (٨) حورية مجاهد، مرجع سابق، ص ص ٨٧:١٠٣.
- (٩) المرجع السابق، ص ص ١٠٣:١١٦. وانظر: كولين ليجوم، مرجع سابق، ص ص ٢٤:٥١.
- (١٠) المرجع السابق، ص ٣٧.
- (١١) المرجع السابق، ص ٣٩.
- (١٢) الأدق أن تسمى: الانتقال إلى إفريقيا، ذلك أن فكرة الوحدة الإفريقية لم تولد فى إفريقيا وتخرج منها كى تعود إليها، حيث نشأت- كما سلف البيان- خارج القارة، ثم انتقلت إليها.
- (١٣) المرجع السابق، ص ص ٤٧:٤٨.
- (١٤) المرجع السابق، ص ص ٥١:٥٣. وحول آثار ذلك المؤتمر، انظر: سلوى لبيب، مرجع سابق، ص ص ١٢:١٣.
- (١٥) المرجع السابق، ص ص ١٢:٢٤.
- (١٦) كولين ليجوم، مرجع سابق، ص ص ٥٧:٨٣.
- (١٧) المرجع السابق، ملحق ٢٢، ص ص ٣٤٥:٤١٥.